

إدارة المخاطر ودورها في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية
بالمملكة العربية السعودية (بنك الراجحي نموذجاً)

أسم الطالب

احمد عبد الله العكاسي

٢٤٢٠٠٠٢٢١

مشروع تخرج - 1

كلية الإدارة- جامعة ميدأوشن

إشراف

د. عبد الرحيم نادر

عضو هيئة التدريس- كلية الإدارة- جامعة ميدأوشن

٢٠٢٦

فهرس المحتويات

٢	٢. الفصل الثاني: الدراسات السابقة.....
٣	٢,١. مقدمة:.....
٣	٢,٢. المنطلقات النظرية للدراسة:.....
٣	اولاً: المخاطر البنكية.....
٤	ثانياً: إدارة المخاطر.....
٦	ثالثاً: الأداء المالي.....
٧	رابعاً: البنوك التجارية في المملكة العربية السعودية.....
١٠	٢,٣. الدراسات السابقة:.....
٢٢	١. قائمة المراجع.....
٢٣	المراجع العربية.....
٢٦	المراجع الاجنبية.....

٢. الفصل الثاني: الدراسات السابقة

٢,١ . مقدمة:

إن التغيرات العالمية التي تشهدها الأمم في الوقت الراهن على المستوى الاقتصادي والتكنولوجي وأيضاً على المستوى الاجتماعي ، والتي تشير الى انطلاق عصر جديد في الفكر والمنطق والتطبيق ، كل ذلك قد اجبر المؤسسات والشركات على تبني استراتيجية إدارة المخاطر لما لها من دور في تطوير الأداء والحفاظ على أن تبقى تلك المؤسسات رائدة وتحافظ على مكانتها التنافسية وللاستمرار في الرقي والتميز في تقديم الخدمات بالشكل المطلوب وزيادة رضا العملاء، لذلك تلعب أداة المخاطر الدور الحاسم في تحقيق الرؤية المنشودة والأداء الأمثل للبنوك التجارية.

٢,٢ . المنطلقات النظرية للدراسة:

أولاً: المخاطر البنكية

١. تعريف المخاطر البنكية

تعرف المخاطر البنكية على أنها: (بن ابراهيم، ٢٠١٦ الصفحات ٦٣-٦٢)العقبات والصعوبات والآثار غير المرغوبة التي تواجه البنك وهو يمارس نشاطاته اليومية " .

من خلال ما سبق يمكن تعريف المخاطرة البنكية على أنها احتمال تعرض البنك إلى خسارة غير متوقعة وغير مخطط لها.

وتعتبر المخاطرة من الأمور المهمة التي يجب أن تأخذها البنوك بعين الاعتبار عند اتخاذها للقرارات المالية، إذ هناك ثالث حالات هي: (حجازي، سعيد، وأبو منديل، ٢٠٢١ صفحة ٤٦)

- **التأكد: Certainty** هي حالة يؤدي فيها اتخاذ القرار إلى نتيجة واحدة معروفة، وهنا صاحب القرار يعرف النتيجة التي سينتهي إليها قراره، وتدعى هذه الحالة معرفة كاملة بالمستقبل.

- **المخاطرة: Risk** هي حالة يؤدي فيها اتخاذ القرار إلى واحدة من مجموعة نتائج ممكنة، وهنا صاحب القرار يعرف احتمالات حدوث كل من هذه النتائج، وتعتبر هذه الحالة معرفة جزئية بالمستقبل.

- **عدم التأكد: Uncertainty** هي حالة يؤدي فيها اتخاذ القرار إلى مجموعة من النتائج الممكنة، لكن احتمالات حدوث كل منها غير معروفة، وتوصف هذه الحالة بعدم المعرفة بالمستقبل.

٢. أسباب المخاطر البنكية

هناك عدة عوامل تؤدي إلى زيادة المخاطر التي تتعرض لها البنوك نذكر منها ما يلي: (سعيد، 2017/2016 الصفحات ٤-٣)

- العولمة المالية والتحرير المالي المصرفي فلم يعد أحد بمعزل عن المخاطر حيث يمكن أن يتعرض لها كل الأطراف ضمن النظام الاقتصادي والمالي العالمي
- بروز مفهوم الابتكار والهندسة المالية مما أدى إلى تعقيد المحيط الذي تنشط فيه البنوك وهذا ما ساعد على زيادة حالات عدم التأكد؛
- الاستعمال المفرط للمشتقات المالية بكل أنواعها خاصة عندما تستخدم لغرض المضاربة وتحقيق الربح وليس للتحوط من المخاطر؛
- نوع السياسة النقدية والأدوات المعتمدة لإدارة الكتلة النقدية.
- توسع البنوك في الأعمال خارج الميزانية وتوجهها إلى أسواق المال أدى إلى زيادة تعرضها لازمات السيولة إضافة إلى مخاطر معدل الفائدة ومخاطر سعر الصرف والتضخم.

٣. أنواع المخاطر البنكية

يمكن تقسيم المخاطر البنكية إلى ما يلي: المخاطر المالية والمخاطر التشغيلية

- **المخاطر المالية:** وهي تلك المخاطر المتعلقة بإدارة الموجودات والمطلوبات بالبنوك، وتعتبر المخاطر المالية مقياس نسبي لمدى تقلب العائد المنتظر تحقيقه مستقبلاً، أو هي مقدار الخسارة الناتجة عن تغيرات غير مؤكدة، أي أن الخطر المالي هو: التقلب المحتمل في النواتج بما يخلف خسائر قابلة للقياس الكمي. (بن سراج، 2018/2017 الصفحات ١٠٧-١٠٦).

- **المخاطر التشغيلية:** وهي المخاطر المباشرة وغير المباشرة المتولدة عن الخسائر التي تنشأ عن عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية والأفراد والنظم أو تنشأ نتيجة لأحداث خارجية، بمعنى أنها ناتجة عن فشل أو عدم كفاية العمليات الداخلية، الأنظمة والعاملين بالبنك. (معمرى وأية عكاش، ٢٠١٨ صفحة ٢).

ثانياً: إدارة المخاطر

١ - مفهوم إدارة المخاطر:

أما فيما يخص إدارة المخاطر فعرفت لجنة التنظيم المصرفي وإدارة المخاطر المنبثقة عن هيئة قطاع المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية على أنها "تلك العملية التي يتم من خلالها رصد المخاطر، وتحديدتها، وقياسها ومراقبتها، والرقابة عليها، وذلك بهدف ضمان فهم كامل لها والاطمئنان بأنها ضمن الحدود المقبولة، والإطار الموافق عليه من قبل مجلس إدارة المصرف للمخاطر (أبو حميد، ٢٠٠٨).

يُعرف penny إدارة المخاطر المالية على أنها "استخدام أساليب التحليل المالي وكذلك الأدوات المالية المختلفة، من أجل السيطرة على مخاطر معينة وتدنيه آثارها غير المرغوبة على المؤسسة، ويرى أنه يمكن تسمية هذه العملية إدارة الخسائر المحتملة" (شلالي و قاشي، ٢٠١٣).

وبالتالي، يمكن القول إن إدارة المخاطر " هي مجموعة من الإجراءات الإدارية التي تهتم بتحديد مختلف المخاطر المصرفية وقياسها ومراقبتها وكذا الرقابة عليها من خلال أسلوب علمي ومن ثم اختيار أنسب الوسائل التي من شأنها أن تقلل من إمكانية حدوث الخسارة، وذلك باستخدام أساليب التحليل المالي وكذلك الأدوات المالية المختلفة ".

٢ - أهمية إدارة المخاطر

تعتبر إدارة المخاطر طريقة فعالة للغاية لإدارة المواقف الحرجة وبناءً على ذلك، يتم اتخاذ تدابير إيجابية لتقليل عواقب تحقق المخاطر، تتمثل أهمية إدارة المخاطر في المصارف فيما يلي (زراقي، ٢٠١٢).

- تقدير المخاطر والاحتياط ضدها بما لا يؤثر على ربحية المصرف.
- المساعدة في تشكيل رؤية واضحة يتم بناء عليها تشكيل خطة وسياسة واتخاذ قرارات التسعير.
- مساعدة المصرف على احتساب معدل كفاية رأس المال وفقاً المقترحات لجنة بازل.

٣ - خطوات إدارة المخاطر

تقوم إدارة المخاطر المصرفية على مجموعة من الخطوات أو المراحل، والتي تلعب دوراً هاماً في مواجهة المخاطر.

حيث تتمثل هذه المراحل فيما يلي: (حفصي والهلة، ٢٠١٥).

- تحديد الأهداف والغايات لإدارة المخاطر.

- التعرف على المخاطر وتحديدوها.

- تحليل المخاطر

- تقييم المخاطر.

- دراسة البدائل واختيار الأسلوب.

- تنفيذ القرار أو معالجة المخاطر.

- التقييم والمراجعة

ثالثاً: الأداء المالي

١. مفهوم الأداء المالي

تعددت التعريفات التي تدور حول مفهوم الأداء المالي إلا أن جميعها تدل على ذات المعنى الدال على نتيجة الأعمال، ومن هذه التعاريف:

عرف مطلب (٢٠١٤) الأداء المالي على أنه الكفاءة والفاعلية مع للنشاط المتعلق بالمجموعة، أي القدرة على تحقيق النتائج التي تتطابق مع الخطط والأهداف المرسومة بالاستغلال الأمثل للموارد الموضوعة تحت تصرف المؤسسة.

وعرف حجاج (٢٠١٤) على أنه قدرة المؤسسة للوصول الى أهدافها بأقل تكاليف ممكنة.

كما عرف حسن (٢٠٠٩) الأداء على أنه المخرجات أو الأهداف التي يسعى النظام إلى تحقيقها وهو مفهوم يعكس كل من الأهداف والوسائل اللازمة لتحقيقه، أي أنه مفهوم يربط بين أوجه النشاط وبين الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها.

ومن وجهة نظر محمد، اسماعيل ونور (٢٠٠٨) الأداء المالي هو تعبير عن أداء المنشأة من خلال تحقيق عدد من الأهداف المالية المتمثلة في الربحية، وتحقيق معدلات نمو مرتفعة وتحسين القيمة الاقتصادية المتمثلة في العوائد المتحققة بعد طرح تكلفة رأس المال من الأرباح بعد الضرائب، بالإضافة إلى ذلك مواجهة المخاطر المالية الناجمة من استخدام الديون وأموال الغير في تمويل استخدامات المنشأة.

٢. طرق قياس الأداء المالي

يعتبر قياس الأداء المالي للبنوك مؤشر النجاحها، بحيث يعبر هذا المقياس عن مدى قدرة البنك على تحقيق أهدافه. أي أنه قبل عملية تقييم أداء البنك المالي يجب على البنك وضع أهدافه؛ ليتم مقارنة الأداء المالي مع تلك الأهداف.

تمر عملية تقديم الأداء المالي بعدة خطوات (الخطيب ٢٠١٠)

١. تجميع القوائم المالية السنوية للمنشأة لفترات زمنية محددة: من أجل حساب النسب المالية المختلفة وتطويرها .

٢. حساب النسب المالية مثل نسب السيولة والربحية وغيرها من النسب .

٣. دراسة وتقييم نتائج النسب المالية لمعرفة نقاط الضعف والقوة، من خلال مقارنة الأداء الفعلي مع الأداء المتوقع أو من خلال مقارنة أداء المنشأة مع أداء منشأة مكافئة لها من نفس القطاع.

٤. وضع التوصيات المناسبة بناءً على تقييم الأداء، وذلك من أجل تحسين الأداء مستقبلاً ومعالجة نقاط الضعف.

وهناك العديد من المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس الأداء المالي للبنك ومن أهمها قياس نسب الربحية (Ratios Profitability) والتي يمكن من خلالها قياس مدى قدرة المنشأة على توليد الأرباح، وتقوم الإدارة باستخدام الربح كمقياس لأداء البنك وتشير نسب الربحية إلى كفاءة الإدارة في الاستخدام الأمثل للموارد لتحقيق الربح ومدى قدرتها على النمو والتطور والاستمرار. وتعكس نسب الربحية كفاءة السياسات والأسس والعمليات التي اتخذتها (Gibson, ٢٠١١)،

ومن هذه النسب: (بو زيادة، ٢٠١٥):

أ- العائد على حقوق الملكية

ب- العائد على الأصول

ت- العائد على السهم

رابعاً: البنوك التجارية في المملكة العربية السعودية

١- تعريف البنوك التجارية

تقوم البنوك التجارية بنشاطين رئيسيين: قبول الودائع ومنح القروض، فهي تقوم بدور الوسيط المالي بين أصحاب المدخرات من جهة، ومستخدمي هذه الأموال من جهة أخرى (Booth and Booth)

(166-165, 2004)، الأخرى المالية المؤسسات مثل مثلها ومن أهم ما يميز البنوك التجارية عن المؤسسات المالية الأخرى هو قبول الودائع تحت الطلب. فالبنوك التجارية هي التي تقبل الودائع سواء كانت تحت الطلب أو لأجل و، تزاوّل عمليات التمويل الداخلي والخارجي، وعمليات تنمية الادخار والاستثمار، وما يتطلبه من عمليات مصرفية وتجارية ومالية، وفقاً لما يقر البنك المركزي (طاشكندي ١٩٩٦، م ٤٤).

وقد حدد نظام مراقبة البنوك الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم م٥/ وتاريخ 1386/2/22 هـ تعريف البنك في مادته الأولى بأنه " أي شخص طبيعي أو اعتباري يزاول في المملكة أي عمل من الأعمال المصرفية بصفة أساسية" وقام بتعريف اصطلاح الأعمال المصرفية بأنها "أعمال تسلم النقود كودائع جارية أو ثابتة، وفتح الحسابات الجارية، وفتح الاعتمادات، وإصدار خطابات الضمان، ودفع وتحصيل الشيكات، أو أنونات الصرف وغيرها من الأوراق ذات القيمة، وخصم السندات والكمبيالات وغيرها من الأوراق التجارية، وأعمال الصرف الأجنبي، وغير ذلك من أعمال البنوك".

٢- نبذة عن نشأة وتطور البنوك التجارية في المملكة العربية السعودية

شهد أواخر القرن التاسع عشر ظهور البنوك التجارية في المملكة العربية السعودية وبداية القرن العشرين للميلاد، ففي عام ١٨٨٥م ظهرت المؤسسة البريطانية جيلاطي وهانكي وشركاؤهم المحدودة في جدة ومنطقة البحر الأحمر، وهي أول مؤسسة قامت بأعمال مصرفية في السعودية إلا أنها لم توفق في نشاطها (طاشكندي ١٩٩٦، م ٥٠). وفي عام ١٩٢٦م تأسس بنك هولندا وبدأ أعماله تحت مسمى الجمعية التجارية الهولندية، وظل البنك الوحيد في المملكة حتى عام ١٩٤٨م حيث لم يكن الوضع الاقتصادي يشجع على إنشاء بنوك جديدة (بادي ٢٠٠٧، م ١٧).

ومع تزايد إيرادات النفط بدأت البنوك التجارية في الظهور، حيث تأسست شركة الكعكي وابن محفوظ في عام ١٩٥٠م / ١٣٦٩ هـ والتي تحول اسمها بعد ذلك إلى البنك الأهلي التجاري (البادي ٢٠٠٧، م ١٧).

كما تم السماح للعديد من البنوك الأجنبية بفتح فروع لها في المملكة وهي: بنك الاندوشين "الهند الصينية" عام ١٩٤٨م، والبنك العربي المحدود عام 1949م، والبنك البريطاني للشرق الأوسط عام ١٩٥٠م، والبنك الأهلي الباكستاني عام (Al-Hamidy 2006, 330، ١٩٥٠)

صدر أول مرسوم ملكي بإنشاء مؤسسة النقد العربي السعودي في ٢٠/٤/١٩٥٢، م وتم افتتاحها للعمل في شهر أكتوبر من نفس السنة، كما صدر نظام مؤسسة النقد العربي السعودي بموجب

المرسوم الملكي رقم ٢٣ في ٢٣/٥/١٣٧٧ هـ الموافق ديسمبر ١٩٥٧ م والذي فرض رقابة مؤسسة النقد العربي السعودي على البنوك العاملة في المملكة العربية السعودية (قرمان ٢٠٠٨ م، ٢٢٩).

وبعد تأسيس مؤسسة النقد العربي السعودي تم الترخيص للمزيد من فروع البنوك الأجنبية منها بنك القاهرة وبنك لبنان والمهجر وفيرست ناشيونال سيتي بنك التابع لنيويورك، كما تم الترخيص لبعض البنوك المحلية ففي عام ١٩٥٣ م بدأ البنك الأهلي التجاري بمزاولة أعماله، بينما بدأ بنك الرياض ممارسة أعماله في عام ١٩٥٧ م، والبنك الوطني في عام ١٩٥٨ م (SAMA 2004, 2-3).

وفي ظل اتساع الأعمال المصرفية في المملكة في فترة الستينات تم إصدار نظام جديد هو نظام مراقبة البنوك في عام ١٩٦٦ م، الذي منح مؤسسة النقد العربي السعودي صلاحيات رقابية واسعة، و، تضمن أحكاماً صارمة بخصوص متطلبات كفاية رأس المال والسيولة والاحتياطي ونسب الإقراض (SAMA، ٢٠٠٤).

وقد بدأ برنامج سعودة البنوك الأجنبية بمعنى مساهمة رأس المال السعودي بأغلبية الأسهم، بصدر مرسوم ملكي عام ١٩٧٥ م بتحويل البنك الأهلي الباكستاني إلى بنك الجزيرة، ولم يكن في المملكة قبل عام ١٩٧٥ م سوى بنكين وطنيين هما البنك الأهلي التجاري وبنك الرياض، أما البنوك الأخرى فكانت فروعاً لبنوك أجنبية، ثم استمر تنفيذ برنامج السعودة حيث تم تحويل بنك هولندا إلى البنك السعودي الهولندي عام ١٩٧٧ م، وبنك الاندوشين والسويس إلى البنك السعودي الفرنسي عام ١٩٧٧ م، والبنك البريطاني للشرق الأوسط إلى البنك السعودي البريطاني عام ١٩٧٨ م، وبنك القاهرة إلى بنك القاهرة السعودي عام 1979 م، والبنك العربي المحدود إلى البنك العربي الوطني عام ١٩٧٩ م، وبنك فيرست ناشيونال سيتي بنك إلى البنك السعودي الأمريكي عام ١٩٨٠ م، واندماج كل من بنك لبنان والمهجر وبنك ملي إيران وبنك يونائيتد ليتمدد إلى البنك السعودي المتحد عام ١٩٨٣ م (الجهني، البسام، وبامخرمة ١٩٩٨ ٣١).

وفي عام ١٩٨٤ م تم تحويل الشركة السعودية المصرفية للاستثمار إلى بنك تجاري، كما تم تأسيس شركة الراجحي المصرفية عام ١٩٨٨ م، وبذلك أصبح عدد البنوك التجارية ١٢ بنك تجاري (طاشكندي ١٩٩٦ م، ٥١-٥٢) وفي عام ١٩٩٧ م تم اندماج البنك السعودي التجاري المتحد مع بنك القاهرة السعودي تحت مسمى البنك السعودي المتحد، كما اندمج البنك السعودي المتحد مع البنك السعودي الأمريكي وسمي بالبنك السعودي الأمريكي في عام ١٩٩٩ م (SAMA، ٢٠٠٤).

تم تأسيس بنك البلاد في عام ٢٠٠٥ م، كما تأسس مصرف الإنماء عام ٢٠٠٨ م، وبذلك يصبح عدد البنوك التجارية السعودية ١٢ بنك تجاري، وتنفيذاً لقرار المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون لدول

الخليج العربية المتعلق بالسماح للبنوك الوطنية العاملة في دول المجلس بفتح فروع لها في الدول الأعضاء، فقد تم منح تراخيص لبنوك خليجية بفتح فروع لها في السعودية، وكان أولها بنك الخليج الدولي عام 2000 (الجاسر ٢٠٠٢ و ٢٠٠١، Suhaimi-Al)

وأيضاً تم إصدار تراخيص لبنك الإمارات الدولي وبنك الكويت الوطني وبنك البحرين الوطني، كما شرعت المملكة في منح تراخيص للبنوك الأجنبية من بقية دول العالم، وكان دويتشه بنك أول بنك غير خليجي يحصل على ترخيص لمزاولة العمل في السعودية في عام 2003م، تلاه بي إن بي باريباس ثم جي بي مورقان تشيز إن آيه عام ٢٠٠٤م، كما قام كل من بنك مسقط وبنك الدولة الهندي وبنك باكستان الوطني بتأسيس فروع لها بنهاية عام 2005م (البادي، ٢٠٠٧، ١٩).

وقد حققت البنوك التجارية في المملكة تطورات واسعة خلال ربع القرن الماضي حتى تكون قادرة على التعامل مع متطلبات العولمة وانفتاح الأسواق، فقد عملت على جذب التقنية المصرفية الحديثة وتدريب العاملين على استخدامها، كما استخدمت بتوجيه من مؤسسة النقد العربي السعودي أفضل المعايير والممارسات الدولية الصادرة عن المنظمات الدولية مثل توصيات لجنة بازل للرقابة المصرفية، وأنظمة الرقابة الداخلية، وإدارة المخاطر، واستخدام المعايير المحاسبية الدولية (السياري ٢٠٠٣م).

٢,٣. الدراسات السابقة:

يعد الاطلاع على الدراسات السابقة من أهم الخطوات التي يقوم بها الباحث لما لها من تأثير وإثراء لمحصلته العلمية، وللتعرف على الإنجازات والأخطاء التي قام بها الباحثون، وبالرغم من قلة الدراسات المتعلقة بإدارة المخاطر ودورها في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية على وجه الخصوص فقد تمت الاستعانة بمجموعة من الدراسات التي عرضت في أجزائها مكونات متعلقة بإدارة المخاطر ودورها في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية في الدول العربية والأجنبية وتمثلت في الآتي:

١. دراسة حسين صادق راشد الشمري ٢٠١٠ "استراتيجية إدارة المخاطر وأثرها على الأداء

المالي للمصارف التجارية:

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر إدارة المخاطر بأنواعها المختلفة أداء المصارف العراقية الخاصة، وقد تم اختيار عينة من المصارف العراقية الخاصة لقياس المخاطر المصرفية الرئيسية والمتمثلة في مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة، ومخاطر رأس المال وأثرها على الأداء المالي، حيث

استخدمت المؤشرات الآتية للدلالة على الأداء المالي: العائد على الأصول العائد على حقوق الملكية، ومضاعف الملكية. وركزت الدراسة على أن إدارة المخاطر أصبحت تتخذ أبعاداً أكثر شمولاً، وذلك بسبب تطور البيئة المصرفية التي أدت بدورها إلى ظهور أنواع جديدة من المخاطر، وأن الإدارة السليمة للمخاطر تستوجب وجود إطار جيد للحوكمة، وقياس دقيق للمخاطر، كما أوصت الدراسة بالعديد من التوصيات من بينها: ضرورة تبني المصارف الاستراتيجية واضحة في إدارة المخاطر بشكل يعمل على رفع مستوى الأداء وتقوية المراكز المالية لها وتطوير نظم الرقابة الداخلية من حيث الأساليب والأدوات الرقابية الوقائية والعلاجية.

٢. دراسة فاطمة بشير قرة فلاح ٢٠١٨ ، أثر المخاطر المالية والتشغيلية على ربحية البنوك التجارية التقليدية الخاصة العاملة في سوريا.

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أثر المخاطر المالية والتشغيلية على الربحية المصرفية في البنوك التجارية التقليدية الخاصة العاملة في سوريا، ولتحقيق هذا الهدف تم جمع البيانات نصف السنوية لعينة مكونة من عشرة بنوك تقليدية خاصة في سوريا وذلك خلال الفترة الممتدة بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٥، وجمعت بيانات الدراسة بشكل أساسي من القوائم المالية للبنوك المدروسة، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين كل من مخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية من جهة وربحية البنوك من جهة أخرى، بالمقابل أظهرت الدراسة وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين المخاطر الائتمانية والربحية.

٣. دراسة رسول ارجمند عباس نجفى زاده احمد سرلك (٢٠٢٢) دراسة آثار عوامل المخاطرة على مؤشر كفاية رأس المال في مصارف إيران، مجلة دراسات في العلوم الإنسانية، المجلد ٢٩.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على آثار عوامل المخاطرة داخل البنوك وخارجها بالاعتماد على نموذج تقييم الاقتصاد وفق بيانات البائل Panel data ، وأثر ذلك على كفاية رأس المال في إحدى عشر بنك من البنوك المدرجة في البورصة للفترة ١٩٩١-١٩٩٧ حيث تم تحليل العلاقة ودراستها وذلك من خلال الاعتماد على معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية، وتوصلت الدراسة إلى وجود العلاقة طردية بين مؤشر مخاطر بيتا وكفاية رأس المال، ووجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين مخاطر الائتمان وكفاية رأس المال أي كلما زادت مخاطر الائتمان زاد رأس مال البنك. معناه أن البنوك تزيد من رأس مالها استجابة للمخاطر المتزايدة، ووجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين مخاطر السيولة ونسبة كفاية رأس المال، أما بالنسبة لمتغير البؤس الاقتصادي التضخم البطالة،

فقد بينت النتائج وجود علاقة طردية بينه وبين كفاية رأس المال ولكن يمكن القول إنه على المدى الطويل لن يكون للتضخم والبطالة تأثير على الجهاز المصرفي، كما بينت الدراسة وجود علاقة عكسية.

٤. دراسة محمد علي عبود مجيد الحريث، حسن أحمد اسماعيل حزوري (٢٠١٨) **مخاطر الائتمان وأثرها في كفاية رأس المال المصرفي دراسة تطبيقية**، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات المجلد ٢.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم وأشكال ومصادر مخاطر الائتمان وقياسها، وتحديد مفهوم كفاية رأس المال وأهميته بالنسبة للبنوك وتوضيح العلاقة بينهما، وقد تم تطبيق الدراسة على عينة مكونة من أربعة بنوك سورية خاصة لتقييم أثر مخاطر الائتمان وتمثل المتغير المستقل على معدل كفاية رأس المال وهو المتغير التابع. حيث توصلت الدراسة إلى وجود أثر كبير ذو دلالة إحصائية بين مخاطر الائتمان ومعدل كفاية رأس المال في هذه البنوك، أي أن التغيرات التي تحدث كفاية رأس المال يمكن تفسيرها بالتغيرات في نسبة مخاطر الائتمان بنسبة ٨٧% كما أوصت الدراسة بوضع السياسات والاستراتيجيات المناسبة لتجنب الأزمات المالية الناتجة عن مخاطر الائتمان وخاصة خطر انخفاض كفاية رأس المال.

٥. دراسة قدي عبد المجيد بالقصور روقيه (٢٠١٧) **تأثير المخاطر على كفاية رأس مال البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية العاملة في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نماذج البائل خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٥**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد ٤، العدد ٢

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد علاقة وأثر المخاطر على كفاية رأس المال للبنوك الجزائرية خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٥ باستخدام نماذج البائل، حيث توصلت الدراسة لعدة نتائج هي: وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال وكل من مخاطر السيولة، مخاطر رأس المال، ومخاطر الائتمان، وعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من مخاطر سعر الفائدة العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية.

٦. دراسة غانية (٢٠١٥) بعنوان **"إدارة المخاطر المصرفية على ضوء مقررات بازل ٢ وبازل ٣"**.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المخاطر المصرفية، وطرق إدارتها، حيث سعت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية إدارة المخاطر في التقليل من المخاطر التي يتعرض لها النظام المصرفي الجزائري.

كما ابرزت هذه الدراسة أهم ما جاءت به اتفاقية لجنة بازل ١ والتطورات التي حصلت وصولاً إلى لجنة بازل ٢ ولجنة بازل ٣

وتوصلت هذه الدراسة إلى النتائج الآتية:

- إن إدارة المخاطر عبارة عن نظام متكامل يهدف إلى مواجهة المخاطر التي يتعرض لها البنك، من خلال تحديد وقياس ومراقبة المخاطر، واختيار الوسيلة الأنسب لمواجهتها، وإيصال التقارير إلى مجلس الإدارة.
- هناك أسلوبان لإدارة المخاطر الأسلوب الأول: تخفيض تكاليف المخاطر إلى أدنى حد ممكن، والأسلوب الثاني: تمويل المخاطر عن طريق استخدام التحوط لضمان الأموال وتعويض الخسائر الناتجة عن المخاطر.
- هناك أسلوبان لقياس مخاطر الائتمان الأسلوب المعياري، والذي يعتمد على وجود تصنيف من قبل وكالات خارجية لتقييم القروض، وتقييم الجدارة الائتمانية للعملاء، والأسلوب الثاني: ويعتمد على التقييم الداخلي حيث يتبع كل بنك طريقة داخلية معينة في تقييم عملائه.

٧. دراسة أحمد (٢٠١٣) بعنوان "دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي".

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مخاطر السيولة وأثرها على العمل المصرفي في مصرف الرافدين. حيث قام الباحث ببيان المؤشرات والنسب المالية المستنبطة من كشف التدفقات النقدية وبيان العلاقة بين كفاية رأس المال ومخاطر السيولة.

وتوصلت الدراسة إلى الاستنتاجات الآتية:

- أظهرت نتائج التحليل المالي عدم تأثر كفاية رأس المال بمخاطر السيولة، وذلك بسبب الأنشطة والفعاليات التي يمارسها البنك.
- الغرض من معايير كفاية رأس المال هو التأكد من أن المصرف يحتفظ بحد أدنى من رأس المال تمكنه من مواجهة الخسائر المحتملة، مما يعطي العملاء والمساهمين دليلاً على أداء الإدارة السليم.

وقد خرجت الدراسة بعدد من التوصيات أبرزها:

- ضرورة صياغة استراتيجية واضحة للمحافظة على رأس المال المناسب.
- إنشاء نظام رقابة داخلي من شأنه الحد من مخاطر السيولة.
- ضرورة إعداد كشف التدفقات النقدية، وفق تعليمات البنك المركزي والمعايير المحاسبية المعتمدة.
- ضرورة السيطرة على نسبة كفاية رأس المال والاعتماد على مقررات لجنة بازل في ذلك.

٨. دراسة الشمري (٢٠١٠) بعنوان "استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية".

هدفت هذه الدراسة إلى قياس دور إدارة المخاطر بأنواعها المختلفة في أداء المصارف العراقية الخاصة، وقد تم اختيار عينة من المصارف العراقية الخاصة لقياس المخاطر المصرفية الرئيسية والمتمثلة ب (مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر رأس المال وأثرها على الأداء المالي حيث استخدمت المؤشرات الآتية للدلالة على الأداء المالي العائد على الأصول، والعائد على الملكية ومضاعف الملكية).

وركزت الدراسة على أن إدارة المخاطر أصبحت تتخذ أبعاداً أكثر شمولاً؛ وذلك بسبب تطور البيئة المصرفية التي أدت بدورها إلى ظهور أنواع جديدة من المخاطر. وأن الإدارة السليمة للمخاطر تستوجب وجود إطار جيد للحوكمة، وقياس دقيق للمخاطر.

وأوصت الدراسة بعدد من التوصيات أبرزها: ضرورة تبني المصارف الاستراتيجية واضحة في إدارة المخاطر بشكل يعمل على رفع مستوى الأداء وتقوية المراكز المالية لها وتطوير نظم الرقابة الداخلية من حيث الاساليب والادوات الرقابية الوقائية والعلاجية.

٩. دراسة (طاشكندي، ١٩٩٦م). هدفت الدراسة إلى تقويم الأداء المالي للبنوك التجارية السعودية والتعرف على العوامل المؤثرة على ربحيتها. وقد شمل مجتمع الدراسة البنوك التجارية السعودية، ونظراً لصغر حجم مجتمع الدراسة تم الاعتماد على أسلوب الحصر الشامل، كما اعتمدت الدراسة على بيانات التقارير السنوية للقوائم المالية للبنوك التجارية السعودية خلال الفترة من ١٩٨٨م إلى ١٩٩٤م، وقد تم معالجة وتحليل البيانات باستخدام برنامج EXCEL و برنامج SPSS واستخدمت الدراسة أسلوب التحليل المالي بالنسب المالية - لتقويم الأداء المالي

للبنوك التجارية السعودية، بينما تم استخدام أسلوب التحليل الإحصائي من خلال تحليل الانحدار المتعدد للتعرف على العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية السعودية.

وأهم النتائج التي تم التوصل إليها:

- ارتفاع سيولة البنوك التجارية السعودية وسعيها المستمر إلى دعم مواقف السيولة تحسباً لأي ظروف اقتصادية متوقعة وغير متوقعة.
- إن زيادة إنتاج البنوك التجارية السعودية للقروض من أصولها المتاحة أدى إلى زيادة قدرتها على تكوين الدخل من أصولها.
- ترتب على تزايد الأرباح الصافية للبنوك التجارية السعودية خلال الفترة التي تغطيها الدراسة ارتفاع ربحية الأنشطة التي تقوم بها البنوك التجارية السعودية.
- إن أهم العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية السعودية تتمثل في صافي هامش الفائدة، نفقات التشغيل إلى الأصول، نسبة الانتشار الحصة السوقية من الودائع، ومعدل إقراض الودائع.

١٠. دراسة (أبو كمال، ٢٠٠٧م). هدفت هذه الدراسة إلى تقويم واقع استراتيجيات وأنظمة إدارة مخاطر الائتمان التي تتبناها المصارف العاملة في فلسطين، ووضع إطار متكامل يساعد المصارف على تطوير نظم إدارة مخاطر الائتمان وفقاً لمقررات بازل ٢. وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي بحيث تم توزيع استبيان على جميع العاملين في إدارة مخاطر الائتمان في المصارف أي تم استخدام أسلوب الحصر الشامل وقد تحقق معدل استرداد ٥٨,٨٪ من المجتمع.

وتشير أهم نتائج الدراسة إلى:

- كفاءة إدارة العملية الائتمانية في المصارف العاملة في فلسطين، وكفاية المخصصات المالية للخسائر المحتملة في المحفظة الائتمانية، ونجاح معظم المصارف في معالجة نسبة عالية من محفظة الديون المتعثرة.
- التزام المصارف بالضوابط والقواعد الإلزامية التي تضعها سلطة النقد من أجل تخفيف حدة مخاطر الائتمان.
- يتمتع التدقيق الداخلي في المصارف بالاستقلالية حيث ترفع تقاريرهم مباشرة إلى مجلس الإدارة.

- يصعب على المصارف قياس مخاطر الائتمان وفق منهجيات بازل ٢ لعدم توفر المقومات اللازمة لتطبيق هذه الأساليب المعاصرة، وتفضل المصارف استخدام الأسلوب المعياري الموحد عند قياس مخاطر الائتمان عن استخدامها الأسلوب التقييم الداخلي.

١١. دراسة (عبد الكريم وأبو صلاح ٢٠٠٧م). وكان الهدف من الدراسة التعرف على المخاطر التشغيلية بشكل عام والية احتساب رأس المال اللازم لمواجهتها وفق مقررات لجنة بازل، وفحص وتحديد نطاق وحجم المخاطر التشغيلية التي تواجه البنوك العاملة في فلسطين ومدى كفاءة البنوك في التعامل معها وإدارتها بما ينسجم مع مبادئ الممارسات السليمة لإدارة وضبط المخاطر التشغيلية وبالتالي تقدير مدى جاهزية البنوك لتطبيق مقررات بازل فيما يتعلق بتكوين رأس المال اللازم لمواجهة المخاطر التشغيلية.

وقد تم توزيع استبيان على عينة مكونة من ١٥ بنك تشكل ٧١٪ من البنوك العاملة في فلسطين وتحليل نتائج الاستبيان باستخدام البرامج الإحصائية المتقدمة للوصول إلى الممارسة الفعلية للبنوك في إدارة ومراقبة وضبط المخاطر التشغيلية.

وقد أوضحت نتائج الدراسة بشكل عام انخفاض مستوى التزام البنوك العاملة في فلسطين بالمبادئ الأساسية للممارسات السليمة الإدارة المخاطر التشغيلية حيث لا يتوفر لدى معظم البنوك المتطلبات الأساسية للتوافق مع هذه الممارسات الأمر الذي ينعكس سلباً على مدى جاهزيتها للالتزام بمقررات لجنة بازل الجديدة.

١٢. دراسة (صالح عبد الرحمن محمد أحمد الشيخ ٢٠٠٩) حيث كان الهدف من هذه الدراسة هو التعرف على أثر إدارة المخاطر في اتخاذ قرارات الائتمان وفق مقررات بازل، للوصول إلى نتائج وتوصيات تسترشد بها البنوك عند اتخاذ قراراتها الائتمانية لتقليل نسبة التعثر وتفاذي اتخاذ قرارات الثمانية تنتهي بتعثر العملاء طالبي الائتمان قدر الامكان، وتوصلت الدراسة إلى أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة المخاطر وعملية اتخاذ قرارات الائتمان وان قياس درجة مخاطر العميل طالب الائتمان محدد من محددات اتخاذ قرار منح الائتمان.

١٣. دراسة منتصر أحمد حجازي وآخرون (٢٠٢١) كان الهدف منها هو دراسة أثر كل من إدارة مخاطر الائتمان وإدارة مخاطر السوق وإدارة مخاطر التشغيل على ربحية البنوك الإسلامية في قطاع غزة، وقد خلصت الدراسة إلى ان مستوى إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية جاءت مرتفعة، وأن البنوك الإسلامية تجمع معلومات كافية حول العملاء قبل منح التسهيلات

المصرفي، وانه توجد آليات وخطط محددة لإدارة مخاطر السوق ومواجهتها، وتبين وجود اهتمام بتفعيل آليات التواصل بين القسم البنك الإدارة العمليات التشغيلية.

١٤. دراسة (جوابرة، ٢٠٠٨) بعنوان: "إدارة المخاطر في البنوك التجارية الأردنية. هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أنواع المخاطر الائتمانية (السيولة، والتشغيلية ورأس المال) التي تتعرض لها البنوك التجارية الأردنية من خلال الاستراتيجيات التي تتبعها في إدارة هذه المخاطر وفقاً لمعايير بازل ٢ في أنواع هذه المخاطر المختلفة.

وأجريت هذه الدراسة على أربعة بنوك أردنية ضمن فترة زمنية امتدت ما بين (١٩٩٥) (٢٠٠٧) استخدمت أسلوب تحليل النسب المالية المعتمد على الانحدار الخطي لتحليل بيانات تلك الدراسة. وأظهرت النتائج أن المخاطر الائتمانية والسيولة أكثر نوعي مخاطرة تؤثر على المخاطر المصرفية الكلية وأن المخاطر التشغيلية أقل تأثيراً بالنسبة لبقية المخاطر.

١٥. دراسة عمران (٢٠١٥) بعنوان: "أثر إدارة مخاطر السيولة (الائتمان- رأس المال) على درجة الأمان المصرفي.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل ومناقشة أثر إدارة مخاطر السيولة والائتمان ورأس المال على درجة الأمان المصرفي في المصرف التجاري الوطني الليبي من خلال تحليل البيانات المالية لمتغيرات الدراسة خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٠)، وذلك باستخدام تحليل الانحدار عن طريق استخدام برنامج التحليل الإحصائي (Minitab).

وقد أوصت الدراسة بضرورة العمل على تدعيم الأمان المصرفي بإيجاد نوع من التوازن مع المخاطر المصرفية المختلفة، وضرورة تدعيم وإعادة هيكلة رأس المال في المصرف التجاري الوطني باعتباره الداعم الأساسي للأمان المصرفي.

١٦. دراسة (قار، ٢٠١٦) بعنوان: "أثر إدارة مخاطر الائتمان على جودة الأرباح في القطاع المصرفي التجاري الأردني.

هدفت الدراسة إلى تحليل ممارسات إدارة مخاطر الائتمان التي تلتزم بها البنوك التجارية في الأردن وأثرها على جودة الأرباح وذلك في الفترة من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٤، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاستعانة بمؤشرات مالية لقياس إدارة مخاطر الائتمان وأثرها على جودة الأرباح، وتم الاعتماد على الاستبانة وتصميمها لغايات تحديد ذلك الأثر بصورة إحصائية وذلك ضمن العينة المعتمدة من ثمانية بنوك تجارية أردنية، وقد أظهرت الدراسة أن هناك أثراً إيجابياً لإدارة مخاطر الائتمان على

جودة الأرباح في القطاع المصرفي التجاري الأردني، حسب ما أظهرته نتائج المؤشرات المالية بالإضافة الى نتائج إجابات العينة على الاستبانة المعتمدة.

وقد خلص الباحث الى عدة توصيات من أهمها التأكيد على إدارة المخاطر الائتمانية وإيجاد آليات لتحويلها كفرص ائتمانية في السوق يمكن عمله عبر تنويع إيرادات البنك بشكل جيد ومتناسب مع متطلبات السوق لكي تستفيد من العمولات والفوائد المتنوعة التي تنتج عن الخدمات التي يقدمها البنك، عوضاً عن التركيز على محفظة القروض البنكية بشكل أساسي بالإضافة الى أهمية أن يقوم المعنيون في البنوك التجارية الأردنية بدراسات سوقية قياسية الطرح التنبؤات الاقتصادية التي مصدرها السوق، وعدم الاكتفاء بالتحليل الائتماني بحد ذاته فانخفاض قيمة أصول البنك قد يحدث نتيجة تلك العوامل السوقية المختلفة و المتنوعة والذي سينعكس مباشرة على أداء البنك الائتماني.

١٧. دراسة (وهذان، ٢٠١٧) بعنوان "أثر المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية

كان الهدف من هذه الدراسة بيان أثر المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي للفترة الممتدة من (٢٠٠٨-٢٠١٥) ، استخدم برنامج Eviews للتحليل الإحصائي الوصفي التحليلي، كما تم استخدام panel data الاختبار فرضيات الدراسة ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم اختيار المخاطر الآتية مخاطر الائتمان مخاطر سعر الفائدة، مخاطر السيولة، مخاطر كفاية رأس المال)، كما تم استخدام المؤشرات الآتية للتعبير عن الأداء المالي العائد على الأصول، العائد على الملكية، العائد على السهم، معدل دوران السهم (واستخرجت البيانات من خلال البحث في التقارير المالية السنوية للبنوك التجارية قيد الدراسة، حيث اشتملت عينة الدراسة على جميع البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي وعددها ١٣ بنكاً.

أظهرت نتائج الدراسة أن مخاطر الائتمان، ومخاطر كفاية رأس المال هي الأكثر تأثيراً على الأداء المالي، وأن مخاطر السيولة ومخاطر الفائدة لا تؤثر بشكل كبير على الأداء المالي للبنوك التجارية كونها تخضع لضوابط وقوانين لجنة بازل الملزمة من قبل البنك المركزي الذي بدوره بعد جهة رقابية على نسب السيولة وكفاية رأس المال عند تلك البنوك. وأوصت الدراسة بضرورة وجود رقابة علمية على منح الائتمان واستخدام استراتيجيات محددة، وضوابط خاصة من قبل البنوك تساعد في الحد من هذه المخاطر، ومن الاستراتيجيات المقترحة ما يلي:

- التدريب الجيد للموظفين.
- دراسة عناصر منح الائتمان.
- الاستغلال الأمثل لأصول البنك.

١٨. دراسة (بودور ٢٠١٩) بعنوان: " تأثير إدارة المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك".

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح تأثير إدارة المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك التقليدية والبنوك الإسلامية الأردنية، حيث تم اختيار كل من البنك التجاري الأردني والبنك الإسلامي الأردني كعينة للدراسة، وذلك خلال حيث تم قياس ومقارنة المخاطر والأداء المالي للبنكين محل الدراسة. وقد توصلت الدراسة إلى أن المخاطر المالية تؤثر على الأداء المالي للبنوك التقليدية والبنوك الإسلامية سلبيا، الأمر الذي يؤكد على أهمية إدارة المخاطر ودورها الفعال في تحسين الأداء المالي للبنوك التقليدية والبنوك الإسلامية.

١٩. دراسة (ALShatti, 2015) بعنوان "

on financial performance The effect of credit risk management "of the Jordanian commercial bank

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة تأثير إدارة مخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية في الأردن خلال الفترة (٢٠١٣-٢٠٠٥)، وقد تم تصميم نموذجين رياضيين لقياس هذه العلاقة، هما نموذج العائد على الأصول ونموذج العائد على الملكية، وكشف البحث أن هناك تأثير الإدارة مخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية مقاسة ب العائد على الأصول، والعائد على الملكية، كما خلص البحث إلى أن مؤشرات إدارة مخاطر الائتمان التي تم بحثها في لها تأثير كبير على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية. واستنادا إلى النتائج، أوصى الباحث البنوك بتحسين إدارة مخاطر الائتمان لديها لتحقيق المزيد من الأرباح، حيث يجب على البنوك أن تأخذ بعين الاعتبار مؤشرات القروض المتعثرة / إجمالي القروض، مخصص خسائر التسهيلات / صافي التسهيلات ونسبة الرفع المالي حيث كانت هذه المؤشرات ذات أهمية في تحديد إدارة مخاطر الائتمان كما يجب على البنوك وضع سياسات كافية لإدارة مخاطر الائتمان عن طريق فرض تقدير ائتماني صارم قبل منح القروض للعملاء وتصميم نظام فعال لإدارة مخاطر الائتمان والعمل من خلال اطر علمية سليمة لمنح الائتمان، والحفاظ على إدارة ائتمان مناسبة تنطوي على مراقبة ومعالجة ومراقبة كافية لمخاطر الائتمان، ويتعين على البنوك وضع واستراتيجيات ليس لتحد من تعرض المصارف لمخاطر الائتمان فحسب، بل لتحسين الأداء والقدرة التنافسية للبنوك.

٢٠. دراسة (Ruziqa, 2013) بعنوان "

The impact of credit and liquidity risk on bank financial performance"

دراسة تطبيقية على البنك الإندونيسي التقليدي بإجمالي أصول تتجاوز ١٠ تريليون روبية، حيث تهدف الدراسة إلى بيان أثر مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة على أداء البنوك. وتركز هذه الدراسة بشكل خاص على البنك الإندونيسي في الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١١. ويقاس الأداء المالي للبنك بالعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية وصافي هامش الفائدة وقيست مخاطر الائتمان بمعدل القروض غير العاملة، كما قيست مخاطر السيولة بمعدل السيولة. وعلاوة على ذلك، قامت هذه الدراسة أيضا بتقييم أثر رأس المال المصرفي وحجم البنك على الأداء المالي للبنك. وأظهرت نتائج هذا البحث أن مخاطر الائتمان لها تأثير سلبي كبير على العائد على الأصول، والعائد على حقوق المساهمين. في حين وجد أن نسبة السيولة لها تأثير إيجابي على العائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين. وإن أثر رأس المال المصرفي له تأثير إيجابي على العائد على حقوق المساهمين، وعائد حقوق الملكية، وصافي الدخل، بينما وجد أن حجم البنك له تأثير سلبي كبير على صافي الربح. وقد وجد أن كلا من مخاطر الائتمان والسيولة لهما تأثير غير هام على صافي الربح.

٢١. دراسة (Giza Kebede, and sujata, 2015) بعنوان "

The Impact of Credit Risk Management on the Profitability of ."Ethiopian Commercial Banks

هدفت الدراسة لاختبار مخاطر الائتمان على ربحية البنوك التقليدية الأثيوبية، حيث تم جمع بيانات الدراسة لثمانية بنوك تجارية أثيوبية لفترة (٢٠٠٣-٢٠١٤) من خلال التقارير السنوية للبنوك المبحوثة، ولتحقيق أهداف الدراسة تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي. وقد توصلت هذه الدراسة المجموعة من النتائج كان من أبرزها: مؤشرات مخاطر الائتمان القروض المتعثرة، مخصص خسائر القروض، كفاية رأس المال) لها أثر إحصائي على ربحية البنوك التقليدية الأثيوبية. وقد أوصت الدراسة بضرورة تحسين إدارة المخاطر الائتمانية الزيادة ربحية البنوك الأثيوبية.

٢٢. دراسة (sadzahe, 2016) بعنوان "

The Impact of Credit Risk on Profitability of the Commercial Bank ."in U.K

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر مخاطر الائتمان على ربحية خمسة بنوك تجارية كبرى في المملكة المتحدة، ولقياس الربحية استخدمت متغيرين تابعين، وهما العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، والقروض المتعثرة كمتغير مستقل للتعبير عن مخاطر الائتمان. وأجريت تحليلات إحصائية متعددة على البيانات الصادرة لهذه البنوك خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٥)

وكانت نتائج هذه الدراسة توضح أن مؤشرات مخاطر الائتمان لها علاقة إيجابية بربحية هذه المصارف، وهذا يعني أنه حتى بعد الآثار الكبيرة لازمة الائتمان عام ٢٠٠٨ إلا أن البنوك في المملكة المتحدة تواجه مخاطر الائتمان، وتستفيد من أسعار الفائدة والرسوم والعمولات وغيرها. وأظهرت النتائج أيضا أن حجم البنك والرفع المالي والنمو كانت كلها مرتبطة ارتباط إيجابي مع بعضها البعض، وتم تحقيق أرباح بعد الأزمة، وحقت البنوك أرباح بعد الأزمة المالية، واستطاعت البنوك اكتساب الخبرة بكيفية التعامل مع مخاطر الائتمان على من السنين.

موقع الدراسة من الدراسات السابقة:

تتفق الدراسات السابقة وموضوع هذه الدراسة في أهمية إدارة المخاطر ودورها في تحسين الأداء المالي للبنوك وذلك لما لها من أهمية بالغة لدى البنوك، كما تتفق أيضا معها في استخدام منهج البحث حيث اعتمدت معظمها على المنهج التحليلي والوصفي،

وما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها دراسة شاملة وحديثة من حيث الموضوع المتناول، كما تجدر الإشارة الى ندرة الدراسات السابقة التي تناولت موضوع إدارة المخاطر ودورها في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية بالمملكة العربية السعودية، حيث أن الدراسة الحالية تطبق في المملكة العربية السعودية، في حين أن الدراسات السابقة طبقت على دول عديدة ومختلفة. لذا فقد جاءت هذه الدراسة لسد الفجوة في ندرة الدراسات السابقة في هذا الموضوع بالمملكة.

١. قائمة المراجع

المراجع العربية

- أبو حميد، م. ع. م. (٢٠٠٨). مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية في ضوء معيار بازل (أطروحة دكتوراه غير منشورة). الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.
- أحمد، خ. م. ع.، & عثمان، خ. م. (٢٠٢٣). أثر العلاقة المشتركة بين تعقيد عمليات البنك والإفصاح عن إجراءات إدارة مخاطر الأمن السيبراني على الأداء المالي: دراسة تطبيقية. مجلة البحوث المحاسبية، ١٠(٤)، ١١٠٧-١١٨٣.
- البادي، ف. ب. خ. (٢٠٠٧). آثار انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية على القطاع المصرفي السعودي. مجلة الإدارة العامة، ٤٧(١)، ١٧-٢٤.
- الباحث، & يوسف، م. ف. (٢٠٢٣). أثر المخاطر الائتمانية في الأداء المالي للمصارف: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الخاصة في سورية للفترة ٢٠١٠-٢٠٢١. مجلة جامعة البعث - سلسلة العلوم الاقتصادية والسياحية، ٤٥(٢٢).
- بلحة، ب.، & بدريه. (٢٠٢٣). أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في ترشيد مخاطر محفظة الأوراق المالية في البنوك التجارية المصرية: دراسة ميدانية. مجلة البحوث المالية والتجارية، ٢٤(١)، ٢١٩-٢٦٢.
- بهلول، خ.، & جوادي، س. (٢٠١٥). استراتيجية إدارة المخاطر وأثرها على الأداء المالي للمصارف التجارية الجزائرية.
- بن سراج، إ. (٢٠١٨). دور المعلومات في قياس اتجاهات متخذي القرار نحو المخاطر المالية في البنوك التجارية: دراسة عينة من البنوك التجارية الجزائرية (أطروحة دكتوراه غير منشورة). جامعة محمد بوضياف.
- بن كريمة، ي.، بقادر، م.، & المهدي. (د.ت.). دور إدارة المخاطر المالية في تحسين ربحية البنوك التجارية: دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي وكالة ورقلة (أطروحة دكتوراه).
- بو زيادة، ع. (٢٠١٥). أثر المخاطر المالية على الأداء المالي (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة قاصدي مرباح.

- بوخريص، & الأمين. (د.ت.). تأثير مخاطر السيولة على الأداء المالي: دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ (أطروحة دكتوراه). جامعة قاصدي مرباح.
- جرودي، ر. (٢٠٢١). أثر مخاطر السوق على الأداء المالي للمصارف الإسلامية وآليات إدارتها وفق معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية ولجنة بازل.
- الجهني، ع. ع.، البسام، خ. ع.، & بامخرمة، أ. س. (١٩٩٨). أثر سعودة النظام المصرفي السعودي على الكفاءة المصرفية. مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، ١٢(١)، ٢٥-٣١.
- حجاج، ف. (٢٠١٤). تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التحليل المالي (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة قاصدي مرباح.
- حسن، ر. م. (٢٠٠٩). إدارة الموارد البشرية: رؤية مستقبلية. الدار الجامعية.
- حفصي، ر.، & الهلة، م. (٢٠١٥). البنوك بين متطلبات الربحية وتحديات المنافسة والمخاطر. في الملتقى الوطني الثاني حول الأساليب الحديثة لقياس وإدارة المخاطر المصرفية. جامعة غرداية.
- الخطيب، م. م. (٢٠١٠). الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات. دار الحامد للنشر.
- خشبة، م. ف.، ناجي، ح. م. ص.، & أميره. (٢٠٢٢). الحوكمة المصرفية ودورها في تحسين الأداء المصرفي: دراسة ميدانية على الجهاز المصرفي العراقي. المجلة المصرية للدراسات التجارية، ٤٦(٤)، ٣٩٧-٤٣٤.
- دحوح، ن. (د.ت.). أثر تدابير إدارة المخاطر على تدعيم الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية (أطروحة دكتوراه). جامعة المسيلة.
- رمان، ع. ر. (٢٠٠٨). العقود التجارية وعمليات البنوك طبقاً للأنظمة القانونية بالمملكة العربية السعودية. مكتبة الشفري.
- زرارقي، ه. (٢٠١٢). إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية: دراسة حالة بنك البركة الجزائري (رسالة ماجستير). جامعة سطيف.
- سالم، س. ع. س. (٢٠٢٣). واقع ممارسة استراتيجيات إدارة المخاطر المصرفية وتأثيرها على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية. المجلة الأفروآسيوية للبحث العلمي، ٢٢١-٢٣٧.

- سعيد، ح. ع. (٢٠١٥). الأساليب الإحصائية الكمية المستخدمة في قياس الاستقرار المالي وإمكانية تطبيقها في الجزائر. في الملتقى الوطني الثاني حول الأساليب الحديثة لقياس وإدارة المخاطر المصرفية. جامعة غرداية.
- سكور. (٢٠١٦). أثر حوكمة المؤسسات على الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية (أطروحة دكتوراه). جامعة بسكرة.
- السياري، ح. ب. س. (٢٠٠٦). قطاع مصرفي على مستوى عالمي. ورقة مقدمة إلى ندوة بناء المستقبل. الرياض، المملكة العربية السعودية.
- شكر، أ. ج. ف.، & فهمي، إ. ج. (٢٠٢٤). دور تقنيات الذكاء الاصطناعي في تعزيز تطبيق إطار COSO للرقابة الداخلية لإدارة المخاطر التشغيلية في صناعة البنوك وأثره على الأداء المالي. مجلة البحوث المحاسبية، ١١(٣)، ٨٥٤-٨٩٨.
- شلالي، ع. ق.، & قاشي، ع. (٢٠١٣). مدخل استراتيجي لإدارة المخاطر المالية. في الملتقى الدولي الأول حول إدارة المخاطر المالية. جامعة البويرة.
- طاشكندي، ص. ع. ر. (١٩٩٦). دراسة تحليلية لتقييم الأداء المالي للبنوك التجارية في المملكة العربية السعودية (رسالة ماجستير). جامعة الملك عبد العزيز.
- عسال. (د.ت.). تأثير إدارة المخاطر الائتمانية على ربحية البنوك التجارية (أطروحة دكتوراه).
- الغالي، ب. إ. (٢٠١٦). تحليل الربحية التجارية لاتخاذ القرارات الاستثمارية في البنوك الإسلامية (الطبعة الأولى). دار صفاء للنشر.
- غربي، خ. (٢٠٢٣). دور إدارة المخاطر المالية في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية: دراسة حالة مجموعة من البنوك التجارية (أطروحة دكتوراه).
- فتني، ب.، & الرحمان، ل. ه. (د.ت.). إدارة المخاطر الائتمانية وأثرها على الأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر (أطروحة دكتوراه). جامعة قاصدي مرباح.
- فرج، أ. م.، & شلاوح، ف. م. (٢٠٢٢). أثر مخاطر السيولة وكفاية رأس المال على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٩: مصرف الصحاري أنموذجاً. مجلة الجامعة الأسمرية، ٣٥(٤)، ٤٢٨-٤٥٢.
- قندوز، ع. ك. (٢٠١٨). التحوط وإدارة المخاطر: مدخل مالي. دار الكتب.

محمد، م. ش.، إسماعيل، إ.، & نور، ع. ن. (٢٠٠٨). التحليل المالي: مدخل صناعة القرارات (الطبعة الثالثة). دار وائل للنشر.

معمر، ن. (٢٠٢١). واقع تطبيق البنوك الجزائرية لمقررات اتفاقيات بازل. في الآليات المعاصرة للرقابة المصرفية وإدارة المخاطر. جامعة ٢٠ أوت ١٩٩٥.

مخلوفي. (د.ت.). إدارة مخاطر الائتمان المصرفي وأثرها على الأداء المالي للبنوك التجارية (أطروحة دكتوراه). جامعة قاصدي مرباح.

موسى، أ. ن. (٢٠٢١). إدارة المخاطر ودورها في تحسين الأداء المالي: دراسة تطبيقية على عينة من المصارف السودانية (أطروحة دكتوراه). جامعة النيلين.

منتصر، أ. ح.، سعيد، ن. م.، & أبو منديل، س. ج. (٢٠٢١). أثر إدارة المخاطر على ربحية البنوك الإسلامية في قطاع غزة. مجلة النمو الاقتصادي، ٤(٤).

يزيد، ع.، مسعود، & بلقاسم. (٢٠١٩). إدارة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية وفقاً لمعايير الرقابة المصرفية (أطروحة دكتوراه). جامعة ابن خلدون.

المراجع الأجنبية

Al-Hamidy, Abdulrahman (2006), Banking sector issues in Saudi Arabia, BIS Papers No 28, pp.327-335.

Al-Suhaimi, Jammaz (2001), Consolidation, competition, foreign presence and systemic stability in the Saudi banking industry, BIS Papers No 4, pp.128-132.

Booth, James R. and Booth, Lena Chua (2004), Deposit insurance and specialization in commercial bank lending, Review of Financial Economics, 13, pp.165-166.

Gibson, Charles H. (2011) "Financial Statement Analysis" 12th Edition. The University of Toledo, Emeritus

Rahim, M., & Patel, R. (2020). *Risk Management Practices and Financial Performance of Non-Banking Financial Institutions: Evidence from Emerging Markets*. Journal of Finance and Risk Management, 12(3), 45–59.

Oino, I. (2019). *The Relationship between Risk Management and Firm Performance in Financial Institutions*. International Journal of Economics and Finance, 11(4), 120–133.

Basel Committee on Banking Supervision. (2022). Principles for the Management of Credit Risk. Bank for International Settlements.

SAMA (2004), A case study on globalization and the role of institution building in the financial sector in Saudi Arabia, Riyadh: Saudi Arabian Monetary Agency.